

Distr.  
LIMITED

E/AC.51/1998/L.7/Add.26  
18 June 1998  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الثامنة والثلاثون

١ - ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨ (الجزء الأول)

### مشروع تقرير

المقرر: السيد توماس شليزنغر (النمسا)

### إضافة

مسائل التنسيق: تقرير لجنة التنسيق الإدارية (البند ٥ (أ))

التقرير الاستعراضي السنوي للجنة التنسيق الإدارية  
عن عام ١٩٩٧

١ - نظرت اللجنة، في جلستها الثامنة والتاسعة المعقودتين في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٨، في التقرير الاستعراضي السنوي للجنة التنسيق الإدارية عن عام ١٩٩٧ (E/1998/21). ورحبت اللجنة بالأمين العام المساعد الجديد لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات الذي قدم التقرير.

### المناقشة

٢ - في حين أثنت اللجنة على التقرير، رأت أنه تقرير وصفي إلى حد مفرط وليس تحليليا بالقدر الكافي. وأشارت إلى القرارات السابقة للجنة التي طُلب فيها أن تحدد تقارير لجنة التنسيق الإدارية المسائل الأساسية، وتُعرف المشاكل وتنوّه بالدروس المستفادة وتقدم، حيثما أمكن، توصيات محددة لتنظر فيها لجنة البرنامج والتنسيق فتتمكن بذلك اللجنة من القيام بدور تنسيقي أكثر أهمية. وتم التأكيد مجدداً على أن هناك حاجة إلى المزيد من التفاعل بين اللجنة ومؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة، كما تمت الإشارة إلى الاجتماعات المشتركة للجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الإدارية التي توقفت بموجب قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠، المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٦.

٣ - وأعرب عن آراء مفادها أن بعض المسائل المعالجة في سياق عمل لجنة التنسيق الإدارية المشار إليها في التقرير لا تطابق الأولويات البرنامجية التي حددتها الجمعية العامة في الخطة المتوسطة الأجل الحالية. وأعرب أيضا عن آراء مفادها أن لجنة التنسيق الإدارية هيئة أعضاؤها مكونون من الأمم المتحدة، وصناديقها وبرامجها والوكالات المتخصصة التي لها هيئاتها الحكومية الدولية الخاصة بها التي تحدد أولويات الخطط المتوسطة الأجل لكل منها. ولذلك، فإن الهدف الرئيسي للجنة التنسيق الإدارية، في إطار دورها التنسيق، هو التركيز على الروابط المتبادلة بين مختلف مجالات العمل البرنامجية وبالتالي معالجة الأولويات العامة لمؤسسات المنظومة. وتم أيضا توضيح أن الأولويات يجب أن تقيم باستمرار، وأن برنامج عمل لجنة التنسيق الإدارية يجب أن يستجيب في أي سنة من السنوات للمسائل الخاصة التي توليها الهيئات الحكومية الدولية المركزية اهتماما خاصا، مثل الإصلاح أو متابعة مؤتمر دولي بعينه.

٤ - وذكر أن عملية الإصلاح التي بدأت في الأمم المتحدة لها تأثير شامل على منظومة الأمم المتحدة ككل. ولذلك، ينبغي التقيد بالكامل، في الإجراءات التي تنفذ، بولايات ومقررات وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وينبغي، في هذا السياق، أن تقوم الآلية المشتركة بين الوكالات التابعة للجنة التنسيق الإدارية بدور هام في تجميع القدرات والموارد من كامل المنظومة، وفي زيادة ترشيد تقسيم العمل وتفاذي الازدواجية للاستجابة على نحو فعال للاحتياجات الدولية المتغيرة وزيادة كفاءة عمليات مؤسسات الأمم المتحدة. وبهذا الصدد، يجري التطلع لأن تصدر لجنة التنسيق الإدارية نشرة عن المواضيع المشتركة في عمليات الإصلاح الجارية في منظومة الأمم المتحدة.

٥ - وتم التأكيد على ضرورة قيام لجنة التنسيق الإدارية بعقد جلسات إعلامية متكررة موجهة للهيئات الحكومية الدولية المعنية، إذ أعرب عن الاعتقاد أن ذلك سوف يؤدي إلى المزيد من التفاعل بين اللجنة والدول الأعضاء. ومن شأن ذلك التفاعل أن ييسر تدفق المعلومات والآراء في الاتجاهين.

٦ - وأعرب عن آراء تتعلق بالأهمية الكبيرة التي يحظى بها عدد من المسائل المذكورة في التقرير. بيد أنه ذكر أن زيادة التأكيد على الأنشطة الإنمائية سيؤدي إلى تسوية العديد من المسائل التي تنشأ من الحرمان الاقتصادي.

٧ - ولوحظ بشأن الجزء ثانيا من التقرير وفيما يتعلق بمتابعة المؤتمرات واجتماعات القمة الدولية أنه لم ترد إشارة إلى تنفيذ قرارات المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية ومتابعة ذلك.

٨ - وفيما يتعلق بالإشارة في تقرير لجنة التنسيق الإدارية إلى حقوق الإنسان بوصفها مسألة شاملة، قيل إنه تم الإعراب في معرض مناقشة هذه المسألة في الوثيقة A/52/303، عن آراء قوية مفادها أنه إذا كانت هناك مسألة شاملة في الأمم المتحدة، فإنها ينبغي أن تكون مسألة التنمية. وأشار كذلك إلى أن الجمعية العامة، حذفت بالقرار الذي اتخذته بتوافق الآراء ٢٢٠/٥٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، أجزاء من الوثيقة A/52/303 تشير إلى حقوق الإنسان بوصفها قضية شاملة، وبالتالي فإن على لجنة التنسيق

الإدارية التقيد الكامل بهذا القرار. وأعرب عن آراء تضمنت الاعتراف بإدخال تغييرات على نص القرار ٢٢٠/٥٢. بيد أنه أعرب عن آراء قوية أيضا مفادها أن حقوق الإنسان لا تزال تشكل مسألة شاملة في كامل أجهزة منظومة الأمم المتحدة. ووجه أيضا الانتباه إلى القرار ١٢/٥٢ ألف الذي يتناول على وجه التحديد برنامج إصلاح الأمم المتحدة، والتقيد بالولايات المشمولة بالخطة المتوسطة الأجل.

٩ - وفيما يتعلق بمسألة الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا، أشير إلى أنه ينبغي مواصلة تنفيذ المبادرة الخاصة على صعيد منظومة الأمم المتحدة بشأن أفريقيا بوصفها أداة التنفيذ التي يستخدمها برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا، كما دعت إلى ذلك الجمعية العامة. ورئي أن ارتباط المبادرة الخاصة بالبرنامج الجديد ينبغي تعزيزه من حيث النوع. وأشير إلى الفقرة ٧ المتصلة باستنتاجات استعراض منتصف المدة لتنفيذ البرنامج الجديد الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ٢٢/٥١ المؤرخ ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦. وورد في الفقرة "أن المبادرة الخاصة بأفريقيا على نطاق المنظومة تعتبر مكمل للبرنامج الجديد، وهي تهدف أيضا إلى تيسير وتنفيذ هذا البرنامج تنفيذ نتائج المؤتمرات والقمم الرئيسية التي حققتها الأمم المتحدة فيما يتصل بأفريقيا. ومن الممكن أيضا أن تكون المبادرة الخاصة قوة دافعة بالنسبة لتنفيذ جميع عناصر البرنامج الجديد<sup>(١)</sup>" وأشير أيضا إلى أن الفقرة ١٩١ من خطة للتنمية (قرار الجمعية العامة ٢٤٠/٥١ المرفق) تنص على أن لمنظومة الأمم المتحدة دور أساسي تقوم به في تنسيق وتنفيذ الأنشطة التي تعالج الحالة الحرجة السائدة في أفريقيا، بما في ذلك ما تقوم به عن طريق تنفيذ البرنامج الجديد. ولذلك ذكر أن الإشارات الواردة في تقرير لجنة التنسيق الإدارية تحت الفرع ثانيا ينبغي أن تشير إلى تنفيذ البرنامج الجديد من خلال المبادرة الخاصة، ولا سيما أن الجمعية العامة قررت في قرارها ٢٢/٥١ إجراء استعراض وتقييم نهائيين لتنفيذ البرنامج الجديد للتنمية في عام ٢٠٠٢.

١٠ - وفيما يتعلق بالفرع سادسا من التقرير بشأن الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية، أعرب عن الرأي أن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية الذي سيعده الأمين العام بتوجيه من لجنة التنسيق الإدارية ينبغي أن يعالج جميع أبعاد التنمية بما في ذلك الأنشطة الإنسانية، ضمن مواضيع أخرى.

١١ - فيما يتعلق ببرنامج عمل لجنة التنسيق الإدارية، أعرب عن الرأي أنه ينبغي مواصلة إيلاء الاهتمام للتنفيذ الكامل لقرارات المؤتمرات والقمم العالمية التي تعقدها الأمم المتحدة بوصفها إطارا لمعالجة المسائل الإنمائية بما في ذلك القضاء على الفقر.

١٢ - وأعرب عن التأييد للتدابير التي يجري اتخاذها داخل منظومة الأمم المتحدة في مجال تقديم المساعدة إلى البلدان بالاستناد إلى المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة. وأشير إلى أن العديد من هذه البلدان كان جزاؤها مضاعفا عن طريق تطبيق الجزاءات وأجريت تحقيقات لمعرفة ما إذا كان فريق الخبراء المخصص قد عقد اجتماعه الذي دعت إليه الجمعية العامة في قرارها ١٦٢/٥٢ المؤرخ ١٥ كانون الأول/

ديسمبر ١٩٩٧ بهدف وضع منهجية ممكنة لتقييم الآثار التي لحقت بالفعل بتلك الدول نتيجة لتدابير الإنفاذ الوقائية. وطلب توفير معلومات بشأن نتائج تلك التحقيقات.

١٣ - ولوحظ أن أعضاء لجنة لتنسيق الإدارية تعهدوا بإيلاء اهتمام خاص باحتياجات وحقوق أطفال الشوارع واللاجئين والأطفال المشردين في الداخل، وتم التأكيد على أن تقوم لجنة التنسيق الإدارية بإيلاء الاهتمام الواجب باحتياجات الأطفال الذين يعيشون تحت الاحتلال الأجنبي.

١٤ - وأعرب عن التقدير لما أولته لجنة التنسيق الإدارية من اهتمام بعلاقات المنظومة بالمجتمع المدني. وأعرب أيضا عن الرأي أن لجنة التنسيق الإدارية عالجت الموضوع في وقت لم تكن الجمعية العامة قد توصلت فيه إلى اتفاق بشأن تعريف المجتمع المدني. وأشار إلى أن منظمات المجتمع المدني تعمل داخل الاختصاص القضائي للدول الأعضاء، ولوحظ أن على لجنة التنسيق الإدارية أن تضع ذلك في اعتبارها عند النظر في آليات تحسين العلاقات مع المجتمع الدولي. وذكر أيضا أن العلاقات مع الكنيسة تكتسي أهمية حاسمة، لا سيما في الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة وبناء السلم، واقترح ألا يخفى عنصر المجتمع المدني هذا عن بال مؤسسات المنظومة وهي تسعى إلى تعزيز العلاقة مع المجتمع المدني. وأعرب عن الرأي أن مجال التركيز الأساسي لمناقشات لجنة التنسيق الإدارية كان يتعلق بما لازدياد مشاركة منظمات المجتمع المدني في عمل مختلف مؤسسات المنظومة من أهمية في نظر المنظومة ككل، وذلك بموجب نماذج تختلف من مؤسسة إلى أخرى حسب توجيه الهيئات الحكومية والتشريعية المعنية.

١٥ - وأعرب عن الشك في مدى صحة تعريف واستخدام عبارة "التنمية المستدامة" الواردة في المرفق الثالث من تقرير لجنة التنسيق الإدارية. ولوحظ أن المؤتمرات العالمية التي عقدتها الأمم المتحدة حددت العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة المنصوص عليها أيضا في الخطة المتوسطة الأجل وخطة من أجل التنمية. وتم التأكيد مجددا على أن مفهوم "التنمية المستدامة" عرّف في الفقرة ٢٢ من قرار الجمعية العامة د/١٩-٢ على النحو التالي: "إن التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة، مكونات مترابطة ومتآزرة للتنمية المستدامة" وذلك في الرد على التوضيح الذي قدمته أمانة لجنة التنسيق الإدارية ومفاده أن التنمية المستدامة هي المفهوم المستخدم في الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة بشأن متابعة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ولوحظ كذلك أنه كان ينبغي التذكير في الإشارة إلى التنمية المستدامة بالتعريف الذي أقرته الجمعية العامة. وأعرب عن الرأي أن التذييل ركز فقط على العمليات الوطنية والإقليمية الضرورية لتنفيذ الالتزامات المتعهد بها في جدول أعمال القرن ٢١ دون الإشارة إلى الجهود التي يلزم أن يبذلها المجتمع الدولي من أجل الوفاء بتلك الالتزامات.

١٦ - وفيما يتعلق بالمسائل الإدارية، تم الترحيب بالاهتمام الكبير الذي أولي لمسألة أمن وسلامة موظفي منظومة الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها في الميدان، وذكر أن على الدول الأعضاء أن تتخذ الإجراءات اللازمة لضمان سلامة موظفي الأمم المتحدة بما في ذلك التنفيذ المبكر للاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. وفي هذا الصدد، تم الترحيب بالرأي القائل بإدراج دعم الحكومات

في تنفيذ السياسات الأمنية على مستوى المنظومة. وفيما يتعلق بمسألة ظروف الخدمة وتطبيق مبدأ نوبلمير، أعرب عن التأييد لتطبيق مبدأ نوبلمير. ورئي أن الدراسات الحديثة التي أجرتها لجنة الخدمة المدنية الدولية يفهم منها أن الشروط اللازمة لتحسين ظروف الخدمة قد لبّيت وأنه لم يبق على الدول الأعضاء إلا دعمها. وأعرب عن آراء مفادها أن النظام الموحد للأمم المتحدة لا يزال قادرا على المنافسة بدرجة كافية، إذا أخذ في الاعتبار نطاقه العام لظروف الخدمة، وأن الدراسات الحديثة التي أجرتها لجنة الخدمة المدنية الدولية تبرهن على ذلك. وتم التأكيد أيضا أن على لجنة التنسيق الإدارية تقوم باستعراض للنسبة بين التعيينات الدائمة والتعيينات المحددة المدة في الوظائف الخاضعة للتوزيع الجغرافي بهدف وضع سياسات تعيين موحدة.

١٧ - وفيما يتعلق بالفقرة ٤ من التذييل التي أشير فيها إلى أن دور لجنة التنمية المستدامة سياسي، تم التأكيد على أن القرار د/١٩-٢، نص على أن اللجنة لها دور تؤديه في تقييم تحديات العولمة بقدر ما تتعلق بالتنمية المستدامة وأنه ينبغي لها أن تعزز السياسات التي تكفل تكامل أبعاد الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتتخذ التدابير اللازمة للنظر بصورة متكاملة في الصلات القائمة فيما بين القطاعات وبين الجوانب القطاعية والجوانب الشاملة في عدة قطاعات في جدول أعمال القرن ٢١، وتحول في الوقت نفسه دون حدوث تكرار للعمل المضطلع به في المحافل الأخرى ذات الصلة (المقرتان ١٣٠ و ١٣١).

١٨ - ولدى تقديم توضيحات فيما يتعلق ببعض التعليقات التي أبدتها الأعضاء، أشارت الأمانة إلى أن جميع الملاحظات ستؤخذ في الاعتبار عند إعداد التقارير في المستقبل. وأعربت أيضا الأمانة عن استعدادها لعقد جلسات إعلامية منتظمة لأعضاء اللجنة بالتعاون مع ممثلي وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها.

#### الاستنتاجات

١٩ - أحاطت اللجنة علما بتقرير الاستعراض السنوي للجنة التنسيق الإدارية وطلبت أن تكون التقارير في المستقبل تحليلية أكثر وتبرز ما يواجهه من مشاكل، وأن تشمل أيضا قائمة كاملة بالتقارير الأخرى التي تصدر على صعيد المنظومة والمعروضة على الهيئات الحكومية الدولية والمتعلقة بالمسائل التي يتناولها التقرير السنوي. وأكدت اللجنة من جديد أيضا أنه ينبغي للجنة التنسيق الإدارية، عند الاضطلاع بمهمتها الرئيسية، مهمة تعزيز تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة، أن تركز على الأهداف الاستراتيجية المحددة في الميثاق، والجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والخطط المتوسطة الأجل لمؤسسات المنظومة<sup>(٩)</sup>.

٢٠ - وأوصت أيضا اللجنة بأن تعمل لجنة التنسيق الإدارية من أجل إعداد ورقة توجيهية استراتيجية تشير فيها إلى المسائل التي ينبغي معالجتها، والمشاكل المواجهة في مجال التنسيق، والدور الذي يتعين أن تقوم به كل وكالة و/أو مؤسسة، والمجالات التي يلزم فيها التوجيه الحكومي الدولي، وذلك في كل مجال برنامجي ذي اهتمام مشترك بين الوكالات عام.

٢١ - وأوصت اللجنة بالتوصل إلى تحديد سبل لتحليل نتائج عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية بشأن المسائل التي تتناولها اللجنة ضمن ولايتها التنسيقية وتوجيه انتباهها إلى تلك السبل، وذلك من خلال التقرير الاستعراضي السنوي للجنة التنسيق الإدارية. وفي هذا السياق، أكدت اللجنة ضرورة قيام لجنة التنسيق الإدارية بعقد جلسات إعلامية متكررة موجهة للهيئات الحكومية الدولية المعنية مما يؤدي إلى زيادة التفاعل بين لجنة التنسيق الإدارية والدول الأعضاء. ومن شأن هذا التفاعل أن ييسر تدفق المعلومات والآراء في الاتجاهين.

٢٢ - ورحبت اللجنة بالدور الذي تقوم به لجنة التنسيق الإدارية من أجل تحسين الكفاءة الإدارية واتساق السياسات في عمل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك على الصعيد القطري. وتتطلع اللجنة إلى أن تقوم باستعراض النشرة قيد الإعداد بشأن المواضيع المشتركة التي يُسترشد بها في عمليات الإصلاح داخل المنظومة.

#### الحواشي

(١) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الملحق رقم ٤٨، الفقرة ٤٤.

(٢) نفس المرجع، الدورة الثانية والخمسون، الملحق رقم ١٦، الفقرتان ٢٢٣ و ٣٣٥.

- - - - -